

تاريخ الإرسال (2016-05-18)، تاريخ قبول النشر (2016-08-08)

د. محمد رضا حسن الحوري^{*1}

د. منصور محمود حسن أبو زينة²

¹ أستاذ مشارك في التفسير وعلوم القرآن

² أستاذ مشارك في التفسير وعلوم القرآن

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

e-mail address jaraa3431@yahoo.com

التَّكْرِيمُ الإِلَهِيُّ لِلْمَرْأَةِ مِنْ خِلَالِ (تَفْسِيرِ الظَّلَالِ) تَقْرِيرُ حَقَائِقِ وَدَفْعُ شُبُهَاتِ

الملخص:

تناولَ هذا البحثُ بالدرس والتحليل الحقائق المتصلة بالتكريم الإلهي للمرأة، والردود على الشبهات المثارة حول هذا الموضوع، من خلال ما سطره الأستاذ سيد قطب رحمه الله في تفسيره (في ظلال القرآن)، واتبَعَ (الباحثان) لتحقيق ذلك المنهج الوصفي المقارن؛ فأبرزت الدراسة مظاهر هذا التكريم الإلهي؛ تجلية لموقف الإسلام من المرأة ومكانتها، ثم عطفت عليه دفع سيد قطب للشبهات المثارة حول هذا التكريم.

كلمات مفتاحية:

شبهات حول المرأة، شبهات حول الإسلام، في ظلال القرآن

Divine Tribute to Women from the Exegesis "Dzilaal" Establishing Truths and Eliminating Doubts

Abstract

This research analyzed the facts regarding the Divine tribute to women and retaliations against the ignited doubts on this subject, from what Syed Qutb (May Allah be Merciful to him) had written in his exegesis (Fi Dzilaal al-Qur'an i.e. In the Shadows of the Qur'an). The researchers followed the comparative descriptive methodology (*al-manhajal-wasfi al-muqaaran*) in order to realize the objectives of this study. Therefore, this study enlightened aspects of the Divine tribute to women; highlighting the stance of Islam about women and their esteemed status, then further empathized about it by supporting Syed Qutb's retaliating ideas against the ignited doubts over this elevated esteem.

Keywords:

tribute to women, doubts about Islam, Fi Dzilaal al-Qur'an.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد، فإن الله تعالى خلق الإنسان فأحسن خلقه وتصويره، وكرمه تكريمًا لا نظير له، والناظر في القرآن الكريم يجده زاهرًا بالآيات التي تتحدث عن ذلك التكريم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وهذا تكريم للإنسان من حيث هو إنسان، بغض النظر عن جنسه ودمه ودينه ولغته ووطنه، فهو مُكْرَمٌ على كل حال، كرمه الله وميزه عن سائر المخلوقات. وقد كان لهذا التكريم مظاهر عديدة، بيّنها وجلّناها القرآن الكريم.

والحديث عن تكريم الله عز وجل حديث عن كيفية إفاضة الله تعالى من كرمه على هذا الإنسان؛ فقد جعله مُكْرَمَ الأصل، مُكْرَمَ الفرع، وقد اشتق لفظ (التكريم) من الكرم، الذي هو: جماع الخير كله، وإكرام الله تعالى لعباده من الملائكة أو من الناس هو إنعام عظيم من وجوه لا عدّ لها ولا حصر على هذه الكائنات.

واختص الله عز وجل النوع الإنساني من بين خلقه بأن كرمه وفضله وشرقه؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، لذلك أوجب الإسلام حق الكرامة للإنسان، وهو حق أصيل ومهم من حقوق الأدمي.

ومن هذا الأصل الأصل في تكريم الجنس الإنساني، كان التكريم الإلهي للمرأة، وكان ذلك حقًا مصونًا لها، يتبدى في عدد وافر من المظاهر والتشريعات الإسلامية، التي جاء بها صريح القرآن وصحيح السنة. ولهذا رغبت في إبراز مظاهر التكريم الإلهي للمرأة، من خلال ما سطره الأستاذ سيد قطب رحمه الله في تفسيره (في ظلال القرآن).

وإنما خصصنا المرأة بالحديث؛ لما يتهم به الإسلام من ظلم للمرأة، وهضم لمكانتها، وإقصاء لها عن دورها ووظيفتها في الحياة، ومما لا ريب فيه أن هذه الادعاءات الأثمة تأتي في سياق تشويه صورة الإسلام، وطمس حقائقه، وهي لا تصدر إلا من جاهل أو حاقد أو حاسد. ولهذا كان لدراستنا هذه جانبان اثنان، الأول: تجلية

مظاهر التكريم الإلهي للمرأة، والثاني: دفع الشبهات المثارة حول هذا التكريم. وكل ذلك بالاستناد أساسًا إلى كلام سيد قطب في تفسيره.

وأما سبب اختيارنا لتفسير الظلال مادة لهذه الدراسة؛ فذلك يعود إلى الأمور الآتية:

1. أن تفسير (الظلال) يمثل رؤية إسلامية متكاملة لكثير من القضايا الاجتماعية المعاصرة.
2. أن مؤلف تفسير (الظلال) يعدّ من أبرز المفكرين الإسلاميين في العصر الحديث؛ ممّن كان لأفكاره وآرائه أثر كبير في شريحة واسعة من الناس على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم.
3. معاشية صاحب (الظلال) للمعركة الفكرية بين الإسلاميين وبين دعاة التنوير والحداثة، في مسائل متعددة حول الإسلام ومبادئه. ومن أبرز هذه القضايا التي دار حولها سجالات فكرية تعددت حولها الآراء، وتباينت من أجلها المواقف، وتركت أثرًا بالغًا في كتابات العلماء، وحياة الأمة، قضية الإنسان عمومًا، وقضية المرأة المسلمة خصوصًا؛ فقد تصدّى سيد قطب لكثير من الأفكار والتيارات التي تسعى إلى امتهان الإنسان والمرأة، وتدمير القيم الإنسانية في الحياة، واستبدالها بقيم مادية، تتعامل مع الإنسان على أنه جسد بل شيء من الأشياء، فعلم سيد قطب في ظلاله - مسترشدًا بهدي القرآن - على التصدي لهذه النزعات المادية، واسترداد القيم الإنسانية؛ من أجل أن يحقق الإنسان غاية وجوده في هذه الأرض عبادة وعبارة.

منهج الدراسة:

وأما المنهج الذي اتبعناه في هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفيّ المقارن، في عرض مظاهر التكريم الإلهي للمرأة، من خلال كلام سيد قطب في كل مسألة، مع التعليق على بعض المسائل التي تحتاج إلى تعليق من خلال كلام غيره من العلماء، مقارنين بين النظام الإسلامي في هذه القضايا، وبين غيره من الأنظمة والنظريات الأخرى قديمها وحديثها.

خطة الدراسة: واقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: واقع المرأة بين حقائق التاريخ وتكريم الإسلام

كَانَ الْفَارُوقُ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: (إِنَّمَا تُنْقَضُ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةُ عُرْوَةٍ إِذَا نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْجَاهِلِيَّةَ)⁽¹⁾، ولهذا لا يستطيع المرء أن يدرك قيمة التكريم الإلهي للمرأة، ويقدره حق قدره، إذا لم يعرف الواقع الذي كانت عليه المرأة قبل الإسلام، في الحضارات السابقة له، شَرْقِيَّةً كَانَتْ أَوْ غَرْبِيَّةً، فَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ الْوَقَاعُ، تَمَيَّزَ مَوْقِفُ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَتَجَلَّتْ فَضَائِلُهُ، (وَبُضِّدَهَا تَمَيِّزُ الْأَشْيَاءِ). وَمِنْ هُنَا ارْتَأَيْنَا قَبْلَ عَرْضِ مَظَاهِرِ التَّكْرِيمِ الْإِلَهِيِّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ نَعْرِضَ عَرْضًا مُوجِزًا لَوَاقِعِ الْمَرْأَةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ؛ لِيَتَقَيَّ الْقَارِئُ ذَلِكَ التَّكْرِيمَ الْعُلُويَّ، وَيُقَارِنَهُ بِهَذَا الْوَقَاعِ الْأَلِيمِ، فَيَعْرِفَ عَظَمَةَ الْإِسْلَامِ.

المطلب الأول: واقع المرأة قبل الإسلام

كَانَتِ الْمَرْأَةُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ تَرْزُخُ تَحْتَ وَطْأَةِ وَاقِعٍ اجْتِمَاعِيٍّ مَرِيرٍ، يُؤَادُّ جَسَدَهَا، وَتُدْفَنُ كِرَامَتُهَا، تُضْرَبُ وَتُهَانَ، وَيُهْضَمُ حَقُّهَا، تَبَاعُ وَتُسْتَرَى فِي أَسْوَاقِ النِّخَاسَةِ، وَتُوصَمُ بِالْعَارِ وَالنَّجَاسَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ أَلْوَانِ الذَّلَّةِ وَالْمَهَانَةِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ وَاقِعًا هَذَا حَالَهُ وَاقِعٌ يَقْطُرُ أَلْمًا، وَيَخْبُو أَمْلًا، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْوَقَاعُ حَبِيسَ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فَحَسَبَ، بَلْ كَانَ حَالَةً غَالِبَةً عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْحَضَارَاتِ وَمَجْتَمَعَاتِهَا.

وَسَنَسُوقُ هُنَا حَدِيثًا مُوجِزًا كَاشِفًا عَنِ وَاقِعِ الْمَرْأَةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ نُلْخِصُهُ مِنْ كَلَامِ الْأَسْتَاذِ الْعَقَادِ فِي كِتَابِهِ (المرأة في القرآن)⁽²⁾. حَتَّى تَبْقَى هَذِهِ الصُّورَةُ مُسْتَصْحَبَةً مَعَ الْقَارِئِ الْكَرِيمِ، حِينَ نَعْرِضُ لِمَظَاهِرِ تَكْرِيمِ الْإِسْلَامِ لِلْمَرْأَةِ، فَتَتَمَيَّزُ لَهُ الْمَوَاقِفُ، وَتَطْمَئِنُّ نَفْسُهُ إِلَى تَعْظِيمِ هَذَا الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ.

يؤكد الأستاذ العقاد: أن ما نالته المرأة في الحضارات السابقة للإسلام من مكانة مرضية، فإنما كانت تناله بباعث من بواعث العاطفة على حاليها من حميد وذميم. فكانت تنال المحبة من

بنيها بعاطفة الأمومة التي يحسها الأبناء نحو أمهاتهم، وهذه المحبة بدافع الأمومة كانت تتشاركها المرأة مع العجماوات. فلم يكن أمراً خاصاً بها.

وربما نالت المرأة حظاً من الاهتمام بها في عصور الترف والبدخ التي تنتهي إليها الحضارات الكبرى، وهي لا تنال هذا الحظ من الاهتمام لتقدم الحضارة بل لأنها في عصور الترف والبدخ مطلب من مطالب المتعة والوجاهة الاجتماعية، وقد نالت هذا الحظ من الاهتمام في أوج الحضارة الرومانية مع بقائها قانوناً وعرفاً في منزلة تقارب منزلة الرقيق من جهة الحقوق الشرعية والنظرة الأدبية.

وليس لهذا الاهتمام السابق بالمرأة مكانة شرعية أو عرفية، تنسب لأداب تلك المجتمعات وقوانينها؛ فهذا مفقود بل معدوم فيها، والحضارات الشرقية والغربية ليس فيها من المظاهر والتشريعات ما يدل على تكريم المرأة. وفيما يأتي بيان شيء من ذلك:

المرأة في الشريعة المانوية الهندية

في الشريعة المانوية الهندية لا يُعرف للمرأة حق مستقل عن أبيها أو زوجها أو ولدها في حالة وفاة الأب والزوج، وإن من أشد أحوال المرأة نكراً نكران حقها في الحياة المستقلة عن حياة زوجها؛ إذ هي مقضي عليها أن تموت يوم يموت زوجها، وأن تحرق معه في موقد واحد، وقد استمر واقع المرأة في الحضارة البرهمية على هذه الحال إلى القرن السابع عشر الميلادي.

المرأة في شريعة حمورابي البابلية، والحضارة اليونانية

وأما في شريعة حمورابي البابلية، فقد كانت المرأة تحسب في عداد الماشية المملوكة، كما كانت المرأة عند اليونان الأقدمين مسلوبة الحرية والمكانة، مهضومة الحقوق الشرعية، ومن تلك الحقوق التعليم؛ فقد خلت مجالس الفلاسفة من النساء، فلم تستهر منهن نابهة في مقابل الشهيرات من المغنيات والجواري. بل كان أرسطو - أعظم فلاسفة اليونان - يعد من أهل إسيرة النساء حريات وحقوقاً في مجتمعهم سبباً في سقوط مدينتهم.

(1) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، (ج2/ 398)

(2) ينظر: العقاد، عباس محمود، المرأة في القرآن، (ص49-56)

المرأة في الحضارة الرومانية القديمة والمصرية

وأما واقع المرأة في الحضارة الرومانية القديمة، فهو مشابه لواقعها الآن في الذكر في الحضارة الهندية، ولم تتحرر المرأة الرومانية من نير الظلم والعبودية إلا يوم تحرر منها العبيد بعد ثورات عديدة قاموا بها.

ويذكر العقاد أن الحضارة المصرية القديمة قد تميزت بين تلك الحضارات بإكرام المرأة، وإعطائها حقوقاً شرعية قريبة من حقوق الرجل. ولكن حال المرأة في هذه الحضارة بقي رهين واقع الدولة قوة وضعفاً، اضطراباً واستقراراً.

وإذا عدنا إلى العهد الروماني الجديد، فإننا سنجد أن واقع المرأة فيه قد ازداد سوءاً؛ فقد شاعت في هذا العهد -نتيجة الانغماس في الملذات والشهوات والانحرافات- عقيدة الزهد والإيمان بنجاسة الجسد، ونجاسة المرأة، وباعت المرأة بلعنة الخطيئة، فكان الابتعاد عنها حسنة مأثورة، وكان من آثار هذه النظرة إلى المرأة أن بحث بعض رجال اللاهوت بحثاً جدياً في جبلة المرأة وطبيعتها. هل هي جثمان بحث؟ أو هي جسد ذو روح يُنَاط به الخلاص والهلاك؟ وكانت النتيجة التي وصلوا إليها أن المرأة خالية من الروح.

المرأة في التشريعات اليهودية

وإذا انتقلنا إلى واقع المرأة في التشريعات اليهودية فإننا نجد أن الظلم هو الغالب عليها؛ فالمرأة تخرج من ميراث أبيها إذا خلف ذكوراً؛ إذ لا يجب لها الميراث وجوب الحقوق الشرعية بعد الوفاة، وعلى ذلك نصوص عديدة من التوراة.

المرأة في الجزيرة العربية

وأما واقع المرأة في الجزيرة العربية التي نزلت فيها دعوة الإسلام، فليس بأفضل حالاً من المجتمعات المحيطة بها؛ فقد جانب المرأة فيه الإنصاف والكرامة، فكانت عاراً على أهلها، يستقلون نفقتها، ويعيبون عجزها؛ مما دفع كثيراً منهم لوأدها أو بيعها سداً لديونهم، وقضاء لمنافعهم.

وقد أكد سيد قطب رحمه الله ما تقدم ذكره عارضاً صوراً من صور الجاهلية في معاملة المرأة معاملة سيئة، ووضعها موضعاً غير كريم. منها⁽³⁾: أنها تؤاد في التراب، وتُلَاقِي من بعلها نشوزاً أو إعراضاً، وتترك في بعض الأحيان كالمعلقة، ويؤخذ ما تؤناه من مهر، وتمسك ضارراً للاعتداء، وكان الرجل في الجاهلية يقول لامرأته: (أنت علي كظهر أمي)، وهذا قسوة واستبداد بالمرأة، وتحرّم من الإرث، وتوكل حقوقها، وتُعَصَلُ بعد الطلاق أو وفاة زوجها، وتورث كما يورث المتاع أو الدابة، كذلك وجد في المجتمع الجاهلي كما يرى سيد قطب - نوع من الفوضى في العلاقات الجنسية، والهبوط في النظرة إلى المرأة، ويقول: "ولم يكن هذا الوحل في العلاقات الجنسية إلا طرفاً من النظرة الهابطة إلى المرأة في الجاهلية"⁽⁴⁾

ثم بين سيد قطب أن الإسلام اهتم بالمرأة، ورفع مكانتها "ليقضي على جميع النظريات الخاطئة التي كانت تزعم أن المرأة جنسٌ مُنْحَطٌّ بذاته عن جنس الرجل"⁽⁵⁾، عادة إياها أصل الشر والبلاء، مجردة إياها من كل خصائص الإنسانية وحقوقها، وأنه لما جاء الإسلام أخذ يرفع من نظرة المجتمع إلى المرأة، ويؤكد الجانب الإنساني في علاقات الجنسين؛ فليست هي مجرد إشباع لجوع الجسد، وإطفاء لفورة اللحم والدم، إنما هي اتصال بين كائنين إنسيين من نفس واحدة بينهما مودة ورحمة، وفي اتصالهما سكن وراحة، ولهذا الاتصال هدف مرتبط بإرادة الله في خلق الإنسان وعمارة الأرض وخلافة هذا الإنسان فيها بسنة الله⁽⁶⁾.

وهكذا يؤكد سيد قطب أن الإسلام جاء يرفع عن المرأة كل أنواع الظلم والجور، ويردّها إلى مكانها الطبيعي في كيان الأسرة، وإلى دورها الجدّي في المجتمع؛ إذ رفعها إلى المستوى العالي الكريم اللائق بكرامة بني آدم، الذين كرمهم الله، وفضلهم على كثير من العالمين، فمن فكرة الإسلام عن الإنسان، ومن نظرة الإسلام إلى

(3) سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج1/509)، وينظر أيضاً: (ج1/605)

(4) المرجع السابق، (ج1/508)، وينظر كتاب: الإسلام ومشكلات الحضارة،

(ص70)

(5) سبط قطب، الإسلام ومشكلات الحضارة، (ص50)

(6) سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج5/2858)

نفسه؛ "ليكون ذلك أعمق في التجانس، وأوثق في الصلة والتقارب، ولتتحقق بينهما المودة والرحمة في أبهى حلة، وأجمل صورة"⁽¹¹⁾.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: 1] فالمرأة في عرف الإسلام كائن إنساني له روح إنسانية من نفس (النوع) الذي منه (روح الرجل)⁽¹²⁾.

ويؤكد سيد قطب أن كرامة المرأة التي جاء بها الإسلام انبثقت من العقيدة الإلهية الصادرة عن الله الذي كرم الإنسان، فاستتبع تكريمه للجنس البشري تكريمه للأنثى؛ "فالأنثى نفس إنسانية، إهانتها إهانة للعنصر الإنساني الكريم، وأدائها قتل للنفس البشرية، وإهدار لشطر الحياة، ومصادمة لحكمة الخلق الأصيل، التي اقتضت أن يكون الأحياء جميعاً - لا الإنسان وحده - من ذكر وأنثى.

ومن عجب أن ينعم الناعقون بلمز العقيدة الإسلامية والشريعة الإسلامية - في مسألة المرأة -، نتيجة لما يرونه في هذه المجتمعات المنحرفة، ولا يكلف هؤلاء الناعقون اللامزون أنفسهم أن يراجعوا نظرة الإسلام، وما أحدثته من ثورة في التطورات والأوضاع، وفي المشاعر والضمائر. وهي بعد نظرة غلوية لم تنشئها ضرورة واقعية، ولا دعوة أرضية، ولا مقتضيات اجتماعية أو اقتصادية. إنما أنشأتها العقيدة الإلهية الصادرة عن الله الذي كرم الإنسان، فاستتبع تكريمه للجنس البشري تكريمه للأنثى، ووصفها بأنها شطر النفس البشرية، فلا تفاضل بين الشطرين الكريمين على الله"⁽¹³⁾. وتكريمها تكريم للعنصر الإنساني الكريم.

الحياة الإنسانية، كان ذلك الارتفاع الذي لم تعرفه البشرية إلا من هذا المصدر الكريم⁽⁷⁾.

المطلب الثاني: مظاهر التكريم الإلهي للمرأة

يرى سيد قطب أن تكريم الإسلام للمرأة جزء لا يتجزأ من تكريمه للإنسان، وأشار في مواضع متعددة من تفسيره إلى اهتمام الإسلام بتصحيح النظرة إلى المرأة، ورفع مكانتها وشأنها في المجتمع، عما كان واقعاً في المجتمع الجاهلي، كما ردّ على كثير من الشبه التي أُلقيت على الإسلام في موضوع المرأة، وسنتناول في هذا المطلب مظاهر تكريم الإسلام للمرأة كما يراها سيد قطب، عاطفين عليه ردّه للشبهات حول هذا التكريم في المبحث الثاني بإذن الله.

يرى سيد قطب رحمه الله أن الإسلام رفع مكانة المرأة، وأكرمها كما لم يكرمها به دين سواه، وقد بلغ من تكريم الإسلام للمرأة أن خصّص لها سورة من القرآن سماها (سورة النساء)، وجعل لها أحكاماً خاصة بها، وما ذلك إلا ليعلي من شأنها ويرفع من مكانتها، يقول سيد قطب: "وترى المرأة - بصفة خاصة - مدى رعاية الله لها وكرامته... حتى لَأَسْتَيْقِنُ أنه ما من امرأة سوية تُدْرِكُ هذه الرعاية الظاهرة في هذا المنهج إلا وينبعث في قلبها حبُّ الله"⁽⁸⁾، فالنساء في الإسلام شقائق الرجال، وخير الناس خیرهم لأهلها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خياركم خياركم لنسائهم"⁽⁹⁾. ووصى النبي صلى الله عليه وسلم بالإحسان إليهن، فقال: استَوْصُوا بالنساء؛ فإنَّ المرأةَ خُلِقَتْ من ضِلَعٍ، وإنَّ أعوجَ شيءٍ في الضِّلَعِ أعلاه، فإنَّ ذَهَبَتْ نَفْسُهُ كَسَرَتْهُ، وإنَّ تَرَكَتْهُ لم يَزَلْ أعوج، فاستَوْصُوا بالنساء"⁽¹⁰⁾. فالمرأة خُلِقَتْ في الأصل من الرجل

⁽⁷⁾ ينظر: المرجع السابق، (ج 604/1، 605)

⁽⁸⁾ المرجع نفسه، (ج 239/1)

⁽⁹⁾ رواه ابن ماجه، سنن ابن ماجه/كتاب النكاح/باب حسن معاشره النساء، حديث

رقم (1978)، قال البوصيري: "إسناده صحيح رجاله ثقات"، ينظر:

البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، (ج 1/ص 118) وقال

الشيخ الألباني: صحيح، ينظر: سنن ابن ماجه (بتحقيق الألباني)،

(ص 342)

⁽¹⁰⁾ رواه البخاري، صحيح البخاري/كتاب أحاديث الأنبياء/خلق آدم صلوات الله

عليه وذريته/ (ص 159) رقم الحديث (3331)،

⁽¹¹⁾ البدر، عبد الرزاق بن عبد المحسن، تكريم الإسلام للمرأة، (ص 12)

⁽¹²⁾ ينظر: محمد قطب، شبهات حول الإسلام، (ص 112)

⁽¹³⁾ سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج 2178/1)

147

ثانياً: حفظ الإسلام للمرأة حقها في اختيار زوجها وفي صداقها وكسبها وميراثها

1- حق المرأة في اختيار الزوج: يشير سيد قطب إلى أن الإسلام حقق للمرأة مكانتها وكرامتها في أخطر المسائل المتعلقة بحياتها، وهي مسألة الزواج؛ فقد جعل الإسلام للمرأة حريتها في اختيار من تعاشره ابتداءً واستئنافاً، بكرةً أو ثيباً، مطلقةً أو متوفى عنها زوجها⁽¹⁹⁾. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَمْضُلُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِمُحْسِنَةٍ مِّنْهُنَّ وَعَلَى الْوَارِثِ مَعْرُوفٌ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكُونُوا فِي سِكِّينٍ وَيَحْمِلَ اللَّهُ فِيهِ ظِمْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تَنْكَحِ الْبِكْرُ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ، وَلَا الثَّيْبُ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ" قيل يا رسول الله كيف إذن؟ قال: "إِذَا سَكَتَتْ"⁽²⁰⁾. ولا شك أن هذا الحق الممنوح لها من أعظم ما أُعطيت المرأة، خاصة حين نقارن حالها في الإسلام مع حالها في الجاهلية؛ ذلك أنهم كانوا إذا مات الرجل منهم فأولياؤه أحق بامرأته، يرثونها كما يرثون البهائم والمتروكات! إن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاعوا زوّجوها وأخذوا مهرها، وإن شاعوا عَضَلوها وأمسكوها في البيت دون تزويج، وكان بعضهم إذا توفى عن المرأة زوجها جاء وليه فألقى عليها ثوبه، ومنعها من الناس، وحازها كما يحوز السلب والغنيمه! فإن كانت جميلة تزوجها، وإن كانت دميعة حبسها حتى تموت فيريثها، أو تقتدي نفسها منه بمال، وكان بعضهم يطلق المرأة، ويشترط عليها ألا تنكح إلا من أراد حتى تقتدي نفسها منه، بما كان أعطاها، وكان بعضهم إذا مات الرجل حبسوا امرأته على الصبي فيهم حتى يكبر فيأخذها! وكان الرجل تكون اليتيمة في حجره يلي أمرها، فيحبسها عن الزواج، حتى يكبر ابنه الصغير ليتزوجها، يأخذ مالها!

وصور أخرى كثيرة، مما لا يتفق مع النظرة الكريمة التي ينظر بها الإسلام لشقي النفس الواحدة، ومما يهبط بإنسانية المرأة وإنسانية الرجل على السواء.. ويحيل العلاقة بين الجنسين علاقة

تُجَار، أو علاقة بهائم! ومن هذا الدرك الهابط رفع الإسلام تلك العلاقة إلى ذلك المستوى العالي الكريم، اللائق بكرامة بني آدم، الذين كَرَّمَهُم الله، وفضلهم على كثير من العالمين. فمن فكرة الإسلام عن الإنسان، ومن نظرة الإسلام إلى الحياة الإنسانية، كان ذلك الارتفاع، الذي لم تعرفه البشرية إلا من هذا المصدر الكريم⁽²¹⁾

2- حقها في الصداق: كانت المرأة كما قدمنا آنفاً مهضومة الحقوق المالية؛ لا ميراث ولا صداق ولا استقلالية في تصرفاتها المالية، لكن حين جاء الإسلام - كما يؤكد سيد قطب - كرم المرأة فأنشأ لها حقاً صريحاً، وحقاً شخصياً في صداقها تأخذه لنفسه، ولا يأخذه وليها؛ قال تعالى: ﴿وَأَمَّا النِّسَاءَ صَدَقْتِهِنَّ فَخُلَّةٌ فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ فَكُلُوهُ مِن نِّسَاءِ مَرِيئَاتٍ﴾ [النساء: 4] وبذلك استبعد الإسلام ما كان واقعاً في المجتمع الجاهلي من هضم هذا الحق في صور شتى، ومن هذه الصور الجاهلية كما ذكرها سيد قطب: قبض الولي لهذا الصداق وأخذه لنفسه، وكأنما هي صفقة بيع هو صاحبها! وواحدة منها كانت في (زواج الشغار)، وهو أن يزوّج الرجل وليته رجلاً آخر، على أن يزوجه هذا الآخر وليته بغير مهر بينهما، واحدة بواحدة، صفقة بين الوليتين لا حظ فيها للمرائين، كما تبدّل بهيمةً بهيمة! فحرم الإسلام هذا الزواج كلياً، وجعل الزواج التقاء نفسين عن رغبة واختيار⁽²²⁾. وبين سيد قطب أن هذه الآية تنشئ للمرأة حقاً صريحاً، وحقاً شخصياً، في صداقها... وأن الإسلام جعل الصداق حقاً للمرأة تأخذه لنفسها ولا يأخذه الولي! وحتّم تسمية هذا الصداق وتحديدده، لتقبضه المرأة فريضة لها، وواجباً لا تخلف فيه، وأوجب أن يؤدّي الزوج "خُلَّةً"، أي هبة خالصة لصاحبته، وأن يؤدّي عن طيب نفس وارتياح خاطر⁽²³⁾. كما يؤكد سيد قطب أن الإسلام حين فرض للمرأة حقها في الصداق لم يُجفّف - في الوقت ذاته - ما بين المرأة وزوجها من صلات، ولم يقيمها على الصرامة في القانون، بل ترك للساحة والتراضي والمودة أن تأخذ مجراها في الحياة المشتركة، فيقول: "إذا طابت نفس الزوجة عن شيء من صداقها - كله أو بعضه - فهي صاحبة الشأن في هذا؛ تفعله عن طيب نفس، وراحة

(21) ينظر: سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج1/605)

(22) ينظر: المرجع السابق، (ج1/585)

(23) المرجع نفسه، (ج1/585) بتصرف.

(19) ينظر: المرجع نفسه، (ج1/605)

(20) رواه البخاري، صحيح البخاري/كتاب الحيل/باب في النكاح، (ص1201)

حديث رقم(6968)

لهنّ، ورفع به شأنهنّ، وسوّاهنّ فيه بالرجل. ويعزو هذه المطالبات غير الواعية إلى المحاكاة العمياء للغرب.⁽²⁷⁾

4- حق المرأة في الميراث:

بين سيد قطب أنّ نظام التوريث في الإسلام مظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي في محيط الأسرة، يُبنى عليه التكافل الاجتماعي العام. وكما يحقق نظام الإرث فوائد اجتماعية فهو يحقق كذلك فوائد عديدة تعود على الأمة بالخير والنفع؛ من أجل ذلك " شرع الله قاعدة الإرث: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7] هذا هو المبدأ العام، الذي أعطى الإسلام به «النساء» منذ أربعة عشر قرناً، حق الإرث كالرجال - من ناحية المبدأ - كما حفظ به حقوق الصغار الذين كانت الجاهلية تظلمهم وتُأكل حقوقهم. لأن الجاهلية كانت تنظر إلى الأفراد حسب قيمتهم العملية في الحرب والإنتاج. أما الإسلام فجاء بمنهج الربانيّ، ينظر إلى «الإنسان» - أولاً - حسب قيمته الإنسانية. وهي القيمة الأساسية التي لا تُفارق في حال من الأحوال! ثم ينظر إليه - بعد ذلك - حسب تكاليفه الواقعية في محيط الأسرة، وفي محيط الجماعة⁽²⁸⁾.

وأكد سيد قطب أنّ توزيع الأنصبة في الإسلام ليس فيه محاباة لجنس على حساب جنس، وإنما الأمر فيه أمر توازن وعدل، بين أعباء الذكر وأعباء الأنثى في التكوين العائلي، فقال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، فالإسلام أعطى المرأة حقاً في الميراث بعد أن كانت محرومة منه في الجاهلية⁽²⁹⁾.

خاطر، فالعلاقات بين الزوجين ينبغي أن تقوم على الرضى الكامل، والاختيار المطلق، والسماحة النابعة من القلب والود الذي لا يبقى معه حرج من هنا أو هناك⁽²⁴⁾.

3- حق المرأة في الكسب والتملك: يؤكد سيد قطب أنّ

الإسلام منَح المرأة حق التملك وحق الكسب في قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ﴾ [النساء: 32]

وبيّن كذلك أنّ الاسلام منَح المرأة هذا الحق ابتداءً وبدون طلب منها، وبدون ثورة، وبدون جمعيّات نسويّة، وبدون عضويّة برلمان! منحها هذا الحق تمثيلاً مع نظرته العامة إلى تكريم الإنسان جملة، وإلى تكريم شقي النفس الواحدة، وإلى إقامة نظامه الاجتماعيّ كلّ على أساس الأسرة، وحياطة جوّها بالودّ والمحبة والضمانات لكل فرد فيها على السواء⁽²⁵⁾. ويشير سيد قطب إلى أن الجاهلية العربية كانت تحيف على هذا الحق، ولا تعترف به للمرأة، وكذلك كانت تفعل كثير من المجتمعات الحديثة التي تنادي بحرية المرأة ومساواتها، وتطالب بحقوقها في المؤتمرات والجمعيات النسويّة وعضويّة البرلمان. كما يصف سيد حال المرأة الفرنسيّة بأنه أشبه شيء بحالة الرّق المدني، وتأكيداً لهذا يورد نصّ مادة من القانون المدني الفرنسي تقرر أنّ "المرأة المتزوجة حتى ولو كان زواجها قائماً على أساس الفصل بين ملكيّتها وملكية زوجها - لا يجوز لها أن تهب، ولا أن تنقل ملكيّتها، ولا أن ترهن، ولا أن تمتلك بعض أو بغير عوض بدون اشتراك زوجها في العقد أو موافقته عليه موافقة كتابيّة"⁽²⁶⁾. وبعد هذا يتعجب سيد قطب من حال كثير من النساء في مجتمعاتنا اللاتي يطالبن بحقوقهن ومساواتهن بالرجال، ولا يدرين أنهن بتصرفهن هذا يُفرضن في أهم حق منحه الإسلام

المبحث الثاني: دفع سيد قطب للشبهات حول التكريم الإلهي

للمرأة

(24) المرجع نفسه، (ج 1/585)

(25) المرجع نفسه (ج 2، 645) بتصرف، وينظر: محمد قطب، شبهات حول

الإسلام، (ص 114)

(26) المرجع نفسه (ج 2/ص 646)، وأشار سيد إلى أنه نقل هذا الكلام من كتاب

"حقوق الإنسان"، للدكتور عبد الواحد وافي، الذي يوضح فيه وضع المرأة

في الاسلام، ووضعها في الدول الغربية.

(27) المرجع نفسه (ج 2/646)

(28) سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج 1/587-588)

(29) ينظر: المرجع السابق، (ج 1/591)

المطلب الأول: شُبُهَةٌ عَدَمُ المساواة بينَ الرجلِ والمرأةِ ودفعُها

ذكر سيد قطب رحمه الله جملةً من الآثار يدلُّ ظاهرُها على عدم وجود المساواة بين الرجل والمرأة. منها ما جاء عن أم سلمة أنها قالت: يا رسول الله، يَغْزُو الرجالُ ولا نَغْزُو، وإنما لنا نصفُ الميراث؛ فأَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنَوا مَا فَضَّلَ اللهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: 32]⁽³²⁾. وجاء الاعتراضُ كذلك عن غيرها من الرجال والنساء⁽³³⁾. وعَقَّبَ سيّد قطب على مثل هذه المواقف بقوله: "ونجد في الأقوال الأولى ظلالاً من رواسب الجاهلية في تصوُّر ما بين الرجال والنساء من روابط، كما نجد روائح للتنافس بين الرجال والنساء، لعلها قد أثارتها تلك الحريات والحقوق الجديدة التي علمها الإسلام للمرأة، تَمَشُّياً مع نظريته الكلية في تكريم الإنسان بجنسيه، وفي إنصاف كل جنس فيه، وكل طبقة، وكل أحد .. إنصافه حتى من نفسه التي بين جنبيه"⁽³⁴⁾.

وتعدُّ هذه الشبهة من أكثر الشبهات التي اعتنى بها العلمانيون، ودعاة تحرير المرأة، والحركات النسوية في العالم العربي بدعوى إنصاف المرأة، ورفع الظلم عنها.

وقد بيّن سيد قطب في معرض ردّه على هذه الشبهة أنّ الإسلام قد أقرَّ المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في الإنسانية، والمساواة الكاملة بينهما في جميع الحقوق التي تتصل مباشرة بالكيان البشري إلا أنه -على الرغم من ذلك- يفرّق بين الرجل والمرأة في الوظائف على أساس الفطرة، فيقول: "إنَّ المنهج الإسلامي يتبع الفطرة في تقسيم الوظائف، وتقسيم الأنصبة بين الرجال والنساء،

يذكر الدكتور محمد عمارة في كتابه: (شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام) أمراً بالغ الأهمية في مسألة التعامل مع الشبهات المثارة حول المرأة ومكانتها مقارنةً بالرجل، وهو ضرورة التمييز بين الدين الإسلامي، وثقافة المجتمع الإسلامي؛ فالدين هو البلاغ القرآني والنّبوي، بينما ثقافة المجتمع الإسلامي قد يشوبها كثيرٌ من الرواسب والعادات والتقاليد، التي قد تكون موروثة من أعراف الجاهلية الأولى، أو وافدة من أنساق حضارية وثقافية غير إسلامية، أو قد تكون معبرة عن مصالح ونزعات وغرائز غير مُنضبطة بمعايير الإسلام. ومن هنا فإنَّ الردّ على الشبهات المثارة حول المرأة يجب أن يكون بمحاكماتها إلى الدين الإسلامي قرآناً وسنةً لا إلى عادات وتقاليد وأعراف⁽³⁰⁾.

وما ذكره الدكتور عمارة يتفق اتفاقاً كلياً مع ما نبّه عليه سيد قطب إذ قال: "ومن عجب أن ينعق الناعقون بلمرّ العقيدة الإسلامية والشرعية الإسلامية -في مسألة المرأة-، نتيجة لما يرونه في هذه المجتمعات المنحرفة، ولا يكلف هؤلاء الناعقون اللامزون أنفسهم أن يراجعوا نظرة الإسلام، وما أحدثته من ثورة في التطورات والأوضاع. وفي المشاعر والضمان. وهي بعدُ نظرة غلوية لم تتنبهها ضرورة واقعية ولا دعوة أرضية ولا مقتضيات اجتماعية أو اقتصادية. إنما أنشأتها العقيدة الإلهية الصادرة عن الله الذي كرم الإنسان، فاستتبّع تكريمه للجنس البشري تكريمه للإنثى، ووصفها بأنها شطرُ النفس البشرية، فلا تفاضل بين الشطرين الكريمين على الله"⁽³¹⁾.

وسنعرّض في هذا المبحث إلى أبرز ما ذكره سيد قطب من شُبُهاتٍ تُثارُ حول المرأة ومكانتها، مع بيان دفع سيّد لهذه الشُبُهات بالحجّة الدامغة، مضيفين إليه ما ذكره غيره من العلماء في ردّ تلك الشُبُهات، وذلك في مطالب أربعة.

(32) أخرجه أحمد بن حنبل / المسند، (ج4/ 320) حديث رقم (26736)،

والطبري في جامع البيان، (ج5/ 65). قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين)، ووافقه الذهبي، ينظر: الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، (ج335/ 335) وقال ابن حجر: (هذا حديث حسن)، ينظر: ابن حجر العسقلاني،

موافقة الخبر الخبر، (ج2/ 23)، والهالي وآل نصر، الاستيعاب في بيان

الأسباب، (ج1/ 381)

(33) ينظر: سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج2/ 642-643)

(34) ينظر: المرجع السابق

(30) ينظر: عمارة، محمد، شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام،

(ص3-4)، وينظر أيضاً: البوطي، محمد سعيد، المرأة بين طغيان النظام

الغربي ولطائف التشريع الرباني، (ص190) وما بعدها

(31) سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج4/ 2178)

لذلك بتكوينها العضوي والنفسي، كما أنها مهيأة لإعدادهم للجهاد والحياة، وهي في هذا العمل أنفع وأقدر⁽³⁷⁾.

ومن المسائل التي ناقشها سيد قطب مسألة الاختلاف بين الرجل والمرأة في وظيفتهم الأساسية في الحياة، مبيناً أن وظيفة المرأة الأساسية هي: "أن تحمّل وتضع وترضع، وتكفل ثمرة الاتصال بينها وبين الرجل .. وهي وظائف ضخمة أولاً وخطيرة ثانياً. وليست هيّة ولا يسيرة، بحيث تؤدي بدون إعداد عضوي ونفسي وعقلي عميق غائر في كيان الأنثى! فكان عدلاً كذلك أن ينوط بالشطر الثاني-الرجل- توفير الحاجات الضرورية، وتوفير الحماية كذلك للأنثى؛ كي تتفرغ لوظيفتها الخطيرة. ولا يحمل عليها أن تحمل وتضع وترضع وتكفل.. ثم تعمل وتكدّ وتسهر لحماية نفسها وطفلها في آن واحد! وكان عدلاً كذلك أن يمنح الرجل من الخصائص في تكوينه العضوي والعصبي والعقلي والنفسي ما يعينه على أداء وظائفه هذه، وأن تمنح المرأة في تكوينها العضوي والعصبي والعقلي والنفسي ما يعينها على أداء وظيفتها تلك. وكان هذا فعلاً .. ولا يظلم ربك أحداً"⁽³⁸⁾.

وقد حمل الرسول -صلى الله عليه وسلم- المرأة أمانة تربية الأولاد، فقال صلى الله عليه وسلم مكرماً لها: "... المرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسؤولة عن رعيته"⁽³⁹⁾

فالإسلام قد حدّد لكل من الرجل والمرأة وظيفته في الحياة، يقول محمد قطب: "وتبعاً لهذا الاختلاف الحاسم في المهمة والأهداف، اختلفت طبيعة الرجل والمرأة؛ ليواجه كل منهما مطالبه الأساسية، وقد زوّدت الحياة بكل التيسيرات الممكنة، ومنحته التكيف الملائم لوظيفته"⁽⁴⁰⁾.

وبناءً على ما سبق يقرر سيد قطب أن المساواة بين الرجل والمرأة في الإنسانية أمر طبيعي، أما المساواة في وظائف الحياة فلا

والفطرة ابتداءً جعلت الرجل رجلاً والمرأة امرأة، وأودعت كلّاً منهما خصائصه المميّزة، لتتوطّد بكل منهما وظائف معيّنة، لا لحسابه الخاص، ولا لحساب جنسٍ منهما بذاته، ولكن لحساب هذه الحياة الإنسانية التي تقوم، وتتنظّم، وتستوفي خصائصها، وتُحقّق غايتها- من الخلافة في الأرض وعبادة الله بهذه الخلافة- عن طريق هذا التنوع بين الجنسين، والتنوع في الخصائص، والتنوع في الوظائف .. وعن طريق تنوع الخصائص، وتنوع الوظائف، ينشأ تنوع التكليف، وتنوع الأنصبة، وتنوع المراكز .. لحساب تلك الشركة الكبرى، والمؤسسة العظمى.. المسماة بالحياة"⁽³⁵⁾.

ويرى سيد قطب أن التنوع في التكوين والخصائص يقابله التنوع في التكليف والوظائف، وبذلك يرد سيد قطب على كل من يناادي بالمساواة الكلية بين الرجل والمرأة، ويصوّر الموقف كأنه معركة حادة بين الجنسين، تسجّل فيه المواقف والانتصارات؛ فهذا إن صحّ وصفه في المجتمعات الجاهلية القديمة أو الحديثة القائمة على الهوى والمصالح، فإن الأمر في المنهج الإسلامي مختلف -كما يؤكد سيد قطب- فالمسألة في المنهج الإسلامي ليست معركة على الإطلاق، وإنما هي تنويع وتوزيع وتكامل، وعدلٌ بعد ذلك كامل في منهج الله⁽³⁶⁾.

ثم وقف سيد قطب مع مسألة فرق فيها الإسلام بين الرجل والمرأة، وجاء النص عليها في حديث أم سلمة المتقدم، وهي: مسألة الجهاد في سبيل الله، فيؤكد أن الله لم يكتب الجهاد على المرأة، ولم يحرمه عليها، ولم يمنعها منه -حيث هناك حاجة إليها لا يسدّها الرجال- ومن المعلوم أنه قد شهدت المغازي الإسلامية آحاداً من النساء مقاتلات لا مواسيات ولا حاملات أزواد، وكان ذلك على قلة وندرة بحسب الحاجة والضرورة، ولم يكن هو القاعدة، وعلى أية حال فإن الله لم يكتب على المرأة الجهاد كما كتبه على الرجال؛ وذلك -برأيه- لأن المرأة تلد الرجال الذين يجاهدون، وهي مهيأة

(37) ينظر المرجع نفسه: (ج2/644)

(38) سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج2، 650)

(39) رواه البخاري، صحيح البخاري/كتاب الجمعة/باب الجمعة في القرى والمدن،

(ج2/6) ح (893)،

(40) محمد قطب، الإنسان بين المادية والإسلام، (ص169)

(35) سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج2/643)

(36) ينظر: المرجع نفسه، (ج2/643)

وما زالت في زمننا هذا⁽⁴³⁾. - تقول بأن قِوامة الرجل للبيت فيه انتقاص من كرامة المرأة، ويردُّ عليهم بأن الإسلام جعل قِوامة الرجل للبيت تمشياً مع سياسة التنظيم التي يحرص عليها الإسلام حرصاً شديداً، وقطعاً لدابر الفوضى والنزاع، وهذه السياسة هي التي جعلت الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر الرجال أن يؤمروا عليهم أحدهم حتى لو خرج ثلاثة في أمر؛ فأحدهم أمير. يقول سيد: "إن توحيد القيادة ضروري لأمن سفينة البيت، لا بد من قيادة تتحمل التبعية، وتحفظ النظام أن ينتكث، فأب الزوجين كان المنطق كفيلاً بأن يُسلمه القيادة؟ المرأة التي تحكمها العواطف والانفعال بحكم وظيفتها الأولى في رعاية الأطفال؟ أم الرجل الذي كلفه الإسلام الإنفاق لتخلو المرأة إلى عبئها الضخم، وتتفق فيه طاقتها ووسعها؟ لقد جعل الإسلام القِوامة للرجل؛ تحقيقاً لنظامه المفرد أن تكون في كل عمل قيادة وقِوامة، واختاره لأنه بخلقه وتجاربه أصلح الاثنين لهذه الوظيفة"⁽⁴⁴⁾.

قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: 34] فقِوامة الرجال لا تمسُ كيان المرأة ولا كرامتها وهذا هو السرُّ في أن الله تعالى لم يقل: (الرجال سادة على النساء)، وإنما اختار هذا اللفظ الدقيق: (قوامون على النساء) لتفيد بأنهم يقومون بالنفقة عليهن، والذنب عنهن، وشأن القوامين أنهم يصلحون ويعدلون، لا أنهم يستبدون ويتسلطون⁽⁴⁵⁾.

وهاتان الشبهتان السابقتان (شبهة عدم المساواة بين الرجل والمرأة)، و(الشبهة حول قِوامة الرجل)، يُمكن أن يردَّ عليهما إضافة لما ذكره سيد قطب رحمه الله بما يأتي:

1- إن الإسلام لم يُسوِّ بين الرجل والمرأة تسوية مطلقة، كتلك التي يدعو لها دعاة تحرير المرأة؛ فهم يريدون أن يُفرغوا

يمكن تنفيذها، ولا يمكن تبديل الطابع، وإذا تركت المرأة وظيفتها الأساسية في تربية الجيل وإعداده للحياة تفتش الفساد والدمار في المجتمع؛ لذلك يرى سيد أن اليهود والنصارى حين عجزوا عن مواجهة الإسلام جهرة عن طريق الشيوعية أو عن طريق التبشير لجأوا إلى إقامة أنظمة وأوضاع في المنطقة، تتزيًا بزِي الإسلام، ولكنها تنفذ جميع المشروعات التي أشارت لها مؤتمرات التبشير، وبروتوكولات صهيون، من ضرورة إخراج المرأة المسلمة إلى الشارع، وجعلها فتنة للمجتمع باسم التطور والتحرر، والحرية الشخصية، ومصلحة العمل والإنتاج، قائلاً إن: "في خروج المرأة لتعمل كارثة على البيت قد تبيحها الضرورة، أما أن يتطوع بها الناس وهم قادرون على اجتنابها، فتلك هي اللعنة التي تصيب الأرواح والضمائر والعقول، في عصر الانتكاس والشرود والضلال"⁽⁴¹⁾.

فالإسلام لم يفرض تلك الضوابط على المرأة ليكبت حريتها، وإنما جاء بذلك ليصونها عن الابتذال، وليحميها من التعرض للفاحشة، وليمنعها من الوقوع في الجريمة والفساد، وتلك هي الكرامة الحقيقية للمرأة⁽⁴²⁾.

المطلب الثاني: شبهة حول (قِوامة الرجل) ودفعها

ادَّعى بعض أدعياء تحرير المرأة أن الإسلام قد ظلم المرأة، وانتقص من مكانتها يوم أن جعل القِوامة بيد الرجل. وقالوا: إن منح الإسلام هذا الحق للرجل فيه نوع من الاستبداد والدكتاتورية، الأمر الذي يتناقض مع حق المساواة الممنوح لهما.

وقد عرض سيد قطب لهذه الشبهة راداً على دُعائها، مبيناً حكمة هذا التشريع الرباني، وعدم انتقاصه من كرامة المرأة ومكانتها. فأشار إلى أن هناك بعض الألسنة في هذا الزمان-زمانه

(43) ينظر: شحور، محمد، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي فقه المرأة

(الوصية، الإرث، القِوامة، التعددية، اللباس)،.. والبناء، جمال، المرأة المسلمة

بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء.

(44) سيد قطب، السلام العالمي والإسلام، (ص67)

(45) محمد جميل زينو، تكريم المرأة في الإسلام، (ص13)

(41) سيد قطب، السلام العالمي والإسلام، (ص67) وينظر: في ظلال القرآن

(ج5/2860)

(42) عبد الرزاق بن عبد المحسن اليه، تكريم الإسلام للمرأة، (ص26)

الرجل لذلك قاصرة على تكوينه النفسي والعقلي، بل تتعدى ذلك إلى تكوينه الجسدي، ووظائفه وخصائصه المميزة بين الجنسين التي لا يجادل فيها عاقل. وعليه فإن قضية الاختلاف بين الرجل والمرأة ليست قضية إهانة وكرامة، وإنما هي قضية تميز واختصاص، وهذا ليس منقصاً من شأن من يتصف به.

4- إن قوامة الرجل على المرأة قوامة رعاية وإدارة، وليست قوامة هيمنة وتسلط؛ فحق القوامة والطاعة للزوج على زوجته ليس هو الاستبداد الظالم، والتحكم الباطل، وإنما هو حق الطاعة للمعروف في حدود ما شرعه الله عز وجل، ويتأكد هذا المعنى من خلال الوقوف على معنى القوامة الوارد في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34]؛ فالقوامة مأخوذة من (قام على الأمر)، أي: حفظه ورعاه. والقيام: مصدر قام يقوم، والقيام أنواع: منها قيام هو مراعاة الشيء والحفظ له كقوله: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِدٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: 33]، ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34] أي مراعون لأحوالهن وحافظوهن⁽⁴⁸⁾.

وهذا المعنى للقوامة مُشعرٌ بالمسؤولية والاهتمام، وعليه يكون معنى الآية: الرجال مسؤولون ومكلفون أن يرعوا أهلهم، ويحرسوهم، ويدفعوا عنهم الشر والأذى. وبذلك أنط الإسلام بالرجل المسؤولية عن البيت ومن فيه من زوجة وأولاد. وهذه المسؤولية تكليف له تبعاته ومستلزماته، إذ ليس مؤدى جعل القوامة بيد الرجل أن يستبد الرجل بالمرأة، أو بإدارة البيت؛ فالرئاسة التي تقابل التبعية لا تنفي المشاورة ولا المعاونة، بل العكس هو الصحيح، فالرئاسة الناجحة هي التي تقوم على التفاهم المستمر، والتضحية من أجل الآخر. وقد جعل الإسلام ميزان الخير في الرجل هو طريقة معاملته لزوجته، وإحسانه إلى أهله لقوله عليه الصلاة والسلام: "خيركم خيركم لأهله"⁽⁴⁹⁾. وهو ميزان صادق الدلالة، فما من رجل يسيء

الرجال والنساء في قوالب اجتماعية، يتحرك فيها الكل في نسق واحد، بحيث تسقط من بينهم فوارق القدرات والإمكانات. يقول الدكتور البوطي: إن كانت المساواة المنشودة لديهم هي المساواة الآلية الحرفية، فبوسعهم أن ينشدوها في المخارط الآلية فقط، أما في عالم الإنسان فمحال؛ ذلك أن الرجال فيما بينهم، والنساء فيما بينهن إنما يتساوون من حيث إنسانيتهن الواحدة في مبدأ تحمل الواجبات، ومبدأ ممارسة الحقوق، ثم هم يتفاوتون في ذلك حسب اختلافهم في القدرات والملكات والاختصاص والإمكانات. وعليه نجد أن الذكورة والأنوثة لا علاقة لها في هذا التصنيف، وإنما المَعول عليه هو العوارض التي تعرض للمرأة أو تعرض للرجل، فيتسبب عن ذلك حجب الصلاحية بعد وجودها، أما الأهلية الأساسية فهي موجودة، ولا تتأثر بالعوارض وجوداً أو فقداً. وإن الخطأ الذي وقع فيه دعاة تحرير المرأة إنما كان بسبب الخلط بين الأهلية الواحدة في كل من الرجل والمرأة، وبين العوارض المختلفة المتفاوتة في كل منهما⁽⁴⁶⁾.

2- إن المساواة المطلقة التي يدعو إليها عشاق المدنية الغربية مُستعصية على التطبيق في المجتمعات الإنسانية، ولو تحققت هذه المساواة الحرفية لتفكك المجتمع، ولتتأثر أفرادها على ساحة واسعة ممتدة من التناكر والتدابير، ولاختفت بينهم جسور التواصل والتعاون، وعندها يوقن المرء أن منشأ مظاهر التفاضل في مسألة المساواة بين الرجل والمرأة ليست مبنية على جوهر الذكورة والأنوثة⁽⁴⁷⁾.

3- إن الاختلاف بين الرجل والمرأة يرجع إلى تمييز فطري بين الجنسين، وإلى ما أودعه الله في كل منهما من صفات طبيعية. هذا الاختلاف الفطري الطبيعي وثيق الصلة بفهم مسألة القوامة، وأنه يصح القول بأن الله عز وجل جعل الرجل قواماً على المرأة بما فضله به من صفات تجعله صالحاً لهذه المهمة، وليست أسباب تهئي

(46) ينظر: البوطي، محمد سعيد، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، (ص 95-97) بتصرف

(47) ينظر: المرجع السابق

(48) ينظر: الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، (ص 690) والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، (ج 3/ 352)

(49) أخرجه الترمذي، سنن الترمذي/كتاب المناقب/باب فضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، ص (875) حديث رقم (3895)، وقال: (هذا حديث حسن

إلى زوجته وينتقص كرامتها إلا كانت نفسه منطوية على انحرافات شتى تُفسد معين الخير أو تعطله عن الانطلاق⁽⁵⁰⁾.

5- إن الإسلام لم يُلغ قِوامة المرأة بالكلية، بل أناط بها مسؤولية عظمى لا تقل أهمية عما يُنيط بالرجل من مسؤوليات والتزامات. وتتمثل هذه المسؤولية في الاضطلاع برعاية الأسرة والأبناء، وكل شؤون البيت. ولا ريب أنَّ هذه المسؤولية من أعظم المسؤوليات وأعلىها مرتبة؛ إذ ينبنى عليها مستقبل الأولاد وسلامتهم من الآفات النفسية والجسدية. فإذا كان للرجل أن يتفاخر بما حباه الله من قِوامة مادية وعرض زائل على أهله، فإن للمرأة أن تفخر -في المقابل- بما حباها الله من قيم معنوية وعرض غالٍ، ورسالة عظيمة هي إعداد الأجيال وتهيتئتهم للعيش الصالح.

المطلب الثالث: شبهة حول (تعدد الزوجات) ودفعها

تعدّ مسألة تعدد الزوجات في الإسلام من أكثر المسائل التي دار حولها لغط كثير، وتباينت فيها المواقف ما بين مفرط ومفرط؛ ومن أبرز هذه المواقف إنكار دعاة تحرير المرأة وأضرابهم⁽⁵¹⁾ إباحة الإسلام تعدد الزوجات للمسلم، زاعمين أن التعدد أمر دنيوي لا شأن للدين به، وأنه من ابتداع محمد صلى الله عليه وسلم ليستميل الناس إلى دينه، وأنه نظام بدائي، وشكل من أشكال التخلف، أباحه الإسلام ليتماشى مع شهوانية العرب، كما ادّعوا أن في التعدد ظلماً للمرأة، وإهداراً لكرامتها، وتمييزاً للرجل عنها، إلى غير ذلك من الافتراءات والمغالطات.

وقد ناقش سيد قطب قضية تعدد الزوجات، مُثبتاً أنَّ الأصل في الإسلام الزواج من زوجة واحدة، ولكن أباح الإسلام رخصة

صحيح)، وأخرجه أيضاً ابن حبان البستي، ينظر: ابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، (ج 9/ 491) حديث رقم (4186)، قال المحقق: (حسن لغيره).

(50) ينظر: محمد قطب، شبهات حول الإسلام، (ص 122-123)

(51) ومن هؤلاء قاسم أمين في كتابه تحرير المرأة، وللتوسع حول هذه القضية.

ينظر: أبو شقة عبد الحليم، تحرير المرأة في عصر الرسالة، الجزء الخامس،

عطية صقر، موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام، (ج 6/ 227-228)

تعدد الزوجات "لِيُلبَى دوافع الفطرة، وواقع الحياة، ويحمي المجتمع من الجنوح -تحت ضغط الضرورات الفطرية والواقعية المتنوعة- إلى الانحلال أو الملل"⁽⁵²⁾. وقيد الإسلام بالعدل؛ وذلك "ليحمي الحياة الزوجية من الفوضى والاختلال، ويحمي الزوجة من الجور والظلم، ويحمي كرامة المرأة أن تتعرض للمهانة بدون ضرورة ملحة، واحتياط كامل"⁽⁵³⁾.

ومن الضرورات الفطرية والاجتماعية الواقعية التي يراها سيد قطب، حالة زيادة عدد النساء الصالحات للزواج على عدد الرجال الصالحين للزواج. ومن الحالات الواقعية أيضاً رغبة الزوج في أداء الوظيفة الفطرية مع رغبة الزوجة عنها -لعائق من السن أو من المرض- مع رغبة الزوجين كليهما في استدامة العشرة الزوجية، وكرامية الانفصال. ومن ذلك أيضاً حالة عقم الزوجة مع رغبة الزوج الفطرية في النسل. ففي مثل هذه الحالات يرى سيد قطب إباحة الإسلام للتعدد، فيعدّ التعدد ضرورة تواجه ضرورة، وحلاً يواجه مشكلة؛ لأنّ التعدد ليس مطلوباً لذاته، ولا مستحباً بلا مسوّغ، ويؤكد سيد أن كل من أساء استخدام هذه الرخصة، واتخذها فرصة للذة الحيوانية، وأصبح يتنقل بين الزوجات، كما يتنقل الخيل بين الخيليات، فليس ذلك شأن الإسلام وليس هؤلاء هم الذين يمثلون الإسلام، فهؤلاء انحرفوا؛ لأنهم ابتعدوا عن الإسلام، ولم يذكروا روحه النظيف، ولأنهم يعيشون في مجتمع لا يحكمه الإسلام، ولا تسيطر فيه شريعته⁽⁵⁴⁾.

وإضافة لما بيّنه سيد قطب، فإنّ الشبهة حول (تعدد الزوجات) يمكن أن يردّ عليها بما يأتي:

1- إن تعدد الزوجات في الإسلام أمر ديني، وإعجاز تشريعي، أمّا أنه أمر ديني، فلأنه من أحكام الدين الثابتة في القرآن والسنة، وقد عالج الفقهاء على اختلاف مذاهبهم هذه المسألة بكل تفصيلاتها في مصنفاتهم في (باب النكاح). وأمّا أنه إعجاز تشريعي، فمن المسلم به أن الله لا يشرع حكماً إلا لحكمة ظهرت أم خفيت.

(52) سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج 1/ 581)

(53) المرجع السابق، (ج 1/ 581)

(54) ينظر: المرجع نفسه، (ج 1/ 583)

يقنعه بالزوجة الواحدة إلا أقصى العقوبات، ودرجة كافية من الفقر والعمل الشاق، ومراقبة زوجته له مراقبة دائمة⁽⁵⁷⁾.

وعليه يكون نظام التعدد في الإسلام نظاماً حضارياً لم تتخلف عنه حضارة إنسانية قديماً وحديثاً، وفي هذا ردٌّ على من يدّعي أن هذا النظام شكل من أشكال التخلف والرجعية.

3- إنَّ التعدُّد في الإسلام رخصةٌ مقيّدة، وليست فرضاً لازماً تجبُ مباشرته، ويأتى تاركه، وقد أباح الإسلام التعدُّد مقيّداً إياه بشرطين: الأول: عدمُ خوف الميل والجور؛ لقوله تعالى: ﴿لَئِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُمْلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [النساء: 3]، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَقَالَ مَعَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَحَدُ شِقَيقِيهِ سَاقِطٌ»⁽⁵⁸⁾، الشرط الثاني: القدرة على الإنفاق؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النساء: 3]، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّةً»⁽⁵⁹⁾.

وقد اتفق الفقهاء على أنه لا بدّ من توافر هذين الشرطين لكل من يبغي التعدُّد، وأنه إذا اختلَّ هذان الشرطان أو أحدهما فلا يصحُّ التعدُّد حينئذٍ⁽⁶⁰⁾. وإنَّ سوءَ أخلاق بعض الرجال في استخدامهم لهذه الرخصة لا يُلغي حكمة تشريع هذا الحكم؛ لما كنا قد قدّمناه من ضرورة التفريق بين النظام الإسلامي قرأناً وسُنّةً، وبين سلوكيات المجتمع الإسلامي، للأسباب التي ذكرناها هناك⁽⁶¹⁾.

4- إنَّ تعدُّد الزوجات ليس محاباةً للرجل، بل هو تكليفٌ يتحمّل الرجل من أجله أعباءٌ إضافيةٌ في إطار المسؤولية الجماعية؛ صيانةً للأخلاق، وطهارةً للمجتمع، وحفظاً للأعراض، فمبدأ التعدُّد ليس فيه إهانةٌ للمرأة، بل هو تكريمٌ وإعزازٌ لها، فأيهما خيرٌ للنساء عموماً: أن يصوّن الرجل ويُعفّ أربعاً منهن مع قدرته على ذلك، أم يُقنصر على واحدةٍ وتُتعرّض الأخريات للضياع والحرمان واليأس؟

ويكشف الدكتور عبد الناصر العطار عن حكمة تشريع هذا الحكم بأنَّ تعدُّد الزوجات إعجاز تشريعي، لا مفرّ منه، ولا بديل له، حتى تظفر كلُّ فتاة بزواج، وهو لم يُشرّع أصلاً لصالح الرجل؛ لأنَّ التعدُّد بالنسبة له مسؤولية وتبعات، وإنّما شرّع لمصلحة مجتمع النساء؛ فالزيادة المروعة في عدد النساء غير المتزوجات تمثل مشكلة اجتماعية خطيرة وهي أزمة الزواج، وإنَّ أمثل حلول هذه المشكلة يكمن في التعدُّد. فالقرآن يدلُّنا على أنَّ تعدُّد الزوجات علاجٌ لصالح المجتمع وبخاصة مجتمع النساء. وقد أشارت الدراسات الحديثة إلى أنَّ تحريم التعدد وإلغائه سيؤدي إلى تفاقم مشكلات خطيرة، كالزواج العرفي، واتخاذ الخليلات والأخذان، وارتفاع نسبة الطلاق إلى غير ذلك. وعليه فالالتزام بتشريعات الإسلام خير عاصم للعقل البشري من الانحراف الفكري، وأصلب سدٍّ أمام طوفان الغزو الفكري، وأحسن حلٍّ لمشكلات المجتمع⁽⁵⁵⁾.

2- ليست إباحة التعدُّد بدعةً إسلاميةً، بل كان نظامُ التعدُّد أمراً شائعاً عند كثير من الشعوب والأمم والأديان، فجاء الإسلام فنظّمه وقبّده بضوابط، فخرج به عن العبيّة والعشوائية التي كانت تتسم بها كثير من المجتمعات في مختلف العصور. وإنَّ نظرة متأمّلة في كتاب قصّة الحضارة لـ(ديورانت) ستُقرُّ أنَّ كثيراً من الأديان كاليهودية والمسيحية، أو الشعوب الوثنية كاليونان والفرانجة والفرس والهند أو الصين والعرب قد كانت تتبنى نظام التعدُّد في حياتها وتشريعاتها⁽⁵⁶⁾.

ويذكر ديورانت أثناء حديثه عن الأخلاق في عصر النهضة الأوروبية عبارة تمثّل شهادة كبيرة في مسألة التعدُّد، فيقول: «إنَّ الإنسان بفطرته ينزع إلى تعدُّد الأزواج، وأنَّ لا شيء يستطيع أن

(55) ينظر: العطار، عبد الناصر، تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية

والقانونية، (ص184-187) وينظر أيضاً: أبو سعد، محمد، تعدد الزوجات إعجاز تشريعي يوقف المد الاستشراقي، (ص3-27)

(56) ينظر: ول ديورانت، قصّة الحضارة، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، 1988م، ج2، ج3، ج7، ج8، ج9، ج10، ج14، وينظر، جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (ج4/633-634) وينظر: موسوعة بيان الإسلام في الرد على الافتراءات والشبهات، (ج19/49-61)

(57) ول ديورانت، قصّة الحضارة، (ج21/89)

(58) أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، (ج14/238) حديث رقم (8568)

(59) أخرجه مسلم صحيح مسلم/ كتاب الزكاة/ باب فضل النفقة على العيال (ج2/2)، حديث رقم (996).

(60) ينظر: أبو زهرة، محمد، تنظيم الأسرة وتنظيم النسل، (ص66-76)

(61) تراجع: ص(15) من هذا البحث

المطلب الرابع: شبهة إثارة الرجل على المرأة في الميراث

ودفعها

يتمثل مضمون هذه الشبهة بأن الإسلام ظلم المرأة، وتعدى على حقوقها المالية، إذ جعل نصيبها في الميراث نصف نصيب الذكر، مستدلين بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11] زاعمين أنّ في ذلك انتقاصاً من أهلية المرأة، وجعلها نصف إنسان (62).

ويدفع سيد قطب هذه الشبهة بأن إثارة الرجل بضعف نصيب المرأة في الميراث في الإسلام مرّدة إلى التبعية التي يضطلع بها الرجل في الحياة، فتوزيع التبعات فيه هو الذي يحدّد توزيع الميراث.

يقول سيد: "إنّ النظام في التوريث هو النظام العادل المتناسق مع الفطرة ابتداءً، ومع واقعيّات الحياة العائليّة والإنسانيّة في كل حال، يبدو هذا واضحاً حين نوازنه بأيّ نظام آخر، عرفته البشرية في جاهليتها القديمة، أو جاهليتها الحديثة، في آية بقعة من بقاع الأرض على الإطلاق" (63).

ويشير سيد قطب إلى قاعدة ثابتة متكاملة في المنهج الإسلامي وهي: (الغنم بالغرم)، فيقول: "فالرجل يؤدّي للمرأة صداقاً ابتداءً، ولا تؤدّي هي له صداقاً، والرجل يُنفق عليها وعلى أولادها منه، وهي مُعفاة من هذا التكليف، ولو كان لها مال خاص، والرجل عليه في الديات والأرّش (التعويض عن الجراحات) متكافلاً مع الأسرة، والمرأة منها مُعفاة، والرجل عليه في النفقة على المعسرّين والعاجزين والعواجز عن الكسب في الأسرة - الأقرب فالأقرب - والمرأة مُعفاة من فريضة التكافل العائلي العام... حتى أجز رضاع طفلها من الرجل، وحضانتها عند افتراقهما في المعيشة، أو عند الطلاق، يتحمّلها الرجل، ويؤديها لها كنفقتها هي سواء بسواء؛ فهو نظام متكامل توزيع التبعات فيه هو الذي يحدّد توزيع الميراث، ونصيب الرجل من التبعات أثقل من نصيبه في الميراث،

(62) ينظر: عمارة، محمد، الغرب والإسلام أين الخطأ وأين الصواب

(63) سيد قطب، في ظلال القرآن، (ج2/596)

ومنظوراً في هذا إلى طبيعته وقدرته على الكسب، وإلى توفير الراحة والطمأنينة الكاملة للمرأة؛ لتقوم على حراسة الرصيد البشري الثمين، الذي لا يقوّم بمال، ولا يعدّله إنتاج آية سلعة أو آية خدمة أخرى للصالح العام! وهكذا نجد معالم التوازن الشامل، والتقدير الدقيق في المنهج الإسلامي الحكيم، الذي شرّعه الحكيم العليم (64)

وإضافةً إلى ما ذكره سيد قطب في دفع هذه الشبهة، يمكن أن نذكر وجوهاً أخرى في إبطالها، ومن ذلك ما يأتي:

أ- الفهم الصحيح لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، إذ إنّ الفهم الصحيح للآية الكريمة يُظهر إنصاف الإسلام وعدله بين الذكر والأنثى. وبيان ذلك: أنّ الله يأمر الوالدين بالوصية لأولادهم، توجيهاً منه برعاية البنات؛ إذ كانت القاعدة حرمانهنّ من الميراث، وقد أساء بعض الناس فهم هذه الآية الكريمة؛ فظنوا أنّ الإسلام قد ميّز الرجل عن المرأة، ولكن إذا أمعنا النظر في هذه الآية الكريمة، وعرفنا كلام المفسرين فيها، تبيّن لنا عدالة الإسلام في معاملة المرأة والرجل، وعدم التمييز بينهما.

يقول ابن عاشور رحمه الله: "وجملة: (للذكر مثل حظ الأنثيين) بيان لجملة (بوصيكم) لأنّ مضمونها هو معنى مضمون الوصية، فهي مثل البيان في قوله تعالى: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ!﴾ [طه/120]، وتقديم الخبر على المبتدأ في هذه الجملة للتنبيه من أول الأمر على أنّ الذكر صار له شريك في الإرث، وهو الأنثى؛ لأنّه لم يكن لهم به عهد من قبل، إذ كان الذكور يأخذون المال الموروث كله ولا حظّ للأنثى، كما تقدّم آنفاً في تفسير قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: 7]. وقوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ جعل حظّ الأنثيين هو المقدار الذي يقدّر به حظّ الذكر، ولم يكن قد تقدّم تعيين حظّ للأنثيين حتّى يقدّر به، فعلم أنّ المراد تضعيف حظّ الذكر من الأولاد على حظّ الأنثى منهم، وقد كان هذا المراد صالحاً لأنّ يؤدّي بنحو: للأنثى نصف حظّ ذكر، أو للأنثيين مثل حظّ ذكر، إذ ليس المقصود إلّا بيان المضاعفة. ولكن قد أوتر هذا التعبير لنكتة لطيفة وهي الإيماء إلى أنّ حظّ الأنثى صار

(64) المرجع السابق، (ج2/645)

ج- إن استقراء حالات علم الفرائض (المواريث) ومسائله سيوقف على حقيقة تذهل العقول، مفادها أن هناك أكثر من ثلاثين حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل أو أكثر منه، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال، في الوقت الذي نجد فيه أربع حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل⁽⁶⁸⁾

د- إن الإسلام لم يظلم المرأة، ولكن الأديان الأخرى هي التي هضمت حقها؛ ففي التوراة تحرم البنت إذا كان للمتوفى ورثة ذكور، وكذا المسيحية تحرم المرأة من الميراث إلا من قيمة ضئيلة جداً. كما لم يكن للمرأة عند عرب الجاهلية حق في الإرث، وإنما كان يرث الميت أخوه الأكبر، أو ابن عمه، أو الابن الأكبر إذا كان بالغاً. ولم يختلف واقع المرأة كثيراً في أوروبا في العصر الحديث، فقد أعطي صاحب المال الحق في توزيع ثروته كيف شاء، يحرم من يشاء، ويُعطي من يشاء⁽⁶⁹⁾.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، نورد أهم النتائج التي توصلنا إليها، ونجملها فيما يأتي:

أولاً: تعد قضية المرأة ومكانتها ودورها في الحياة من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل ساحة الفكر الإنساني عامة، وساحة الفكر الإسلامي خاصة.

ثانياً: أظهرت الدراسة تميز النظرة الإسلامية للمرأة تكريماً وعناية ورعاية عن النظرة المادية لها.

ثالثاً: حظي موضوع تكريم المرأة في الإسلام بنصيب وافر من النصوص آيات وأحاديث، شكّلت في عقلية المسلم ثوابت لا تقبل التبدل ولا التغيير، على مرّ الدهور، وكرّ العصور.

في اعتبار الشرع أهم من حظ الذكر؛ إذ كانت مهضومة الجانب عند أهل الجاهلية، فصارت الإسلام يُنادي بحظّها في أول ما يقرع الأسماع، وقد علم أن قسمة المال تكون باعتبار عدد البنين والبنات⁽⁶⁵⁾.

ومن الجدير بالذكر أن مبدأ الإسلام في جعل حظ الذكر مثل حظ الأنثيين ليس مبدأ مطلقاً في كل ذكر وأنثى بل هو مُقيّد بقوله: **{فِي أَوْلَادِكُمْ}**؛ فالكلام خاص في توريث الأولاد، وليس قاعدة مُطرّدة في كل حالات الميراث⁽⁶⁶⁾.

ب- إن التفاوت في أنصبة المواريث له أسباب مُعيّنة، وتحكمه معايير خاصة، لا علاقة لها بالذكورة والأنوثة. ومن هذه المعايير التي تؤدي إلى التفاوت في الأنصبة⁽⁶⁷⁾:

1- درجة القرابة بين الوارث -ذكراً أو أنثى- وبين المورث؛ فكلما اقتربت الصلة زاد النصيب، وكلما ابتعدت الصلة قلّ النصيب، دونما اعتبار لجنس الوارثين.

2- موقع الجيل الوارث من التتابع الزمني للأجيال؛ فالأجيال التي تستقبل الحياة، وتستعدّ لتحمل أعبائها، عادة ما يكون نصيبها أكبر من الأجيال التي تستدبر الحياة، وتتخفف من أعبائها، فمثلاً بنت المتوفى ترث أكثر من أبويها.

3- العبء المالي الذي يوجب الشرع الإسلامي على الوارث تحمّله والقيام به تجاه الآخرين، وهذا هو المعيار الوحيد الذي يُميّز تفاوتاً بين الذكر والأنثى، إلا أنه تفاوت لا يُفضي إلى أي ظلم للمرأة أو انتقاص من حقها، بل ربّما كان العكس هو الصحيح. ففي هذه الحالة إذا تساوى الوارثون في درجة القرابة، وموقع الجيل، يكون العبء المالي سبباً في تفاوت الأنصبة بينهم؛ لذا لم يُعمّم القرآن هذا التفاوت بين الذكر والأنثى، وإنما جعله محصوراً في هذه الحالة فقط: **{فِي أَوْلَادِكُمْ}**. والحكمة من هذا التفاوت أن الذكر ملزم بأعباء مالية كثيرة أعقبت منها المرأة.

⁽⁶⁸⁾ ينظر: (المرجع السابق)، (ص181) ولتوضيح الحقيقة السابقة بتفصيلاتها من

علم الفرائض ينظر: موسوعة بيان الإسلام في الرد على الافتراءات

والشبهات، (ج230/18-250)

⁽⁶⁹⁾ ينظر: علاء أبو بكر، إنسانية المرأة بين الإسلام والأديان الأخرى،

والبهنساوي، سالم، مكانة المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية،

⁽⁶⁵⁾ ابن عاشور، التحرير والتنوير، (ج257/4) وينظر: الشعراوي، محمد متولي،

تفسير الشعراوي، (ج2025/4)

⁽⁶⁶⁾ ينظر: عمارة، محمد، الغرب والإسلام أين الخطأ وأين الصواب، (ص178)

⁽⁶⁷⁾ ينظر: (المرجع السابق)، (ص179-180)

أبو بكر، علاء، إنسانية المرأة بين الإسلام والأديان الأخرى، ط1، مركز التنوير الإسلامي، القاهرة

ابن بلبان الفارسي، (1999م) علاء الدين علي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت

البوشخي، الشاهد، مظاهر تكريم الإنسان في القرآن الكريم، مكتبات هادفة، السلسلة القرآنية (5)، مطبعة أبو - برانت، فاس.

البوصيري، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل (1402هـ)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، المحقق: محمد المنقي الكشناوي، ط2، دار العربية، بيروت

البناء، جمال، (1998م)، المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء، ط1، دار الفكر الإسلامي، القاهرة

البهناوي، سالم، (1986م) مكانة المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية، ط2 دار القلم، الكويت

البوطي، محمد سعيد، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، دار الفكر - دمشق

التركي عبد الله بن عبد المحسن، (1419هـ) حقوق الإنسان في الإسلام، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - السعودية، ط1

الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكرو وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن تيمية، تقي الدين، (1986) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، الرياض

جواد علي، (1980م) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط3 دار العلم للملايين، بيروت.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (1990م)، المستدرک على الصحيحين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت

ابن حجر العسقلاني، (1993م) موافقة الخبر الخبر، مكتبة الرشد، ط2، الرياض

ابن حنبل، أحمد، (2001م) المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، مؤسسة الرسالة.

الراغب الأصفهاني (1412هـ)، المفردات في غريب القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، الدار الشامية، دمشق

رابعاً: أوضح سيد قطب نظرة الإسلام للمرأة، وما قرّره لها من القيمة والاعتبار، والحقوق والضمانات، وغيّر نظرة المجتمع لها، بعد تلك النظرة الهابطة في المجتمعات الجاهلية القديمة والحديثة؛ فالأنثى نفس إنسانية، إهانتها إهانة للعنصر الإنساني الكريم، ووأدّها قتلٌ للنفس البشرية، وإهدارٌ لشطر الحياة، ومصادمةٌ لحكمة الخلق الأصلية.

خامساً: كان لسيد قطب رحمه الله حضوره الواضح مفكراً إسلامياً يعيش واقعه، ويعالج مشكلاته، ويتلمس هوموه على بصيرة من هذي القرآن والسنة؛ ممّا كان لكثير من آرائه أثرٌ واضح في كثير من المفكرين على اختلاف انتماءاتهم واتجاهاتهم.

سادساً: يُعدّ تفسير الظلال لسيد قطب من أهم كتب التفسير المعاصرة؛ لما له من تأثير بالغ في الحركة الفكرية المعاصرة، كما يُمثّل سيد قطب المفسر الذي يُحسّن قراءة الواقع، ويُحسّن تنزيل الآيات عليه.

سابعاً: تؤكد هذه الدراسة أنّ من أهم الغايات التي يقوم لأجلها علم التفسير فهم الآيات، وإزالة الإشكالات، ودحض الشبهات.

ثامناً: بيّنت الدراسة أنّ الشبهات المثارة حول المرأة ومكانتها في الإسلام ما هي إلا محض افتراء، لا يثبت أمام التحقيق العلمي.

تاسعاً: إنّ كثيراً من الشبهات المثارة حول المرأة ومكانتها سببها كثير من الممارسات المجتمعية المستندة إلى الأعراف والعادات لا إلى الدين وأحكامه، ويقتضي الإنصاف المنصف التفريق بين الموقفين.

قائمة المصادر والمراجع

أمين، قاسم، (2012م) تحرير المرأة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1987م) الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، ط، دار الشعب، القاهرة،

البدر، عبد الرزاق بن عبد المحسن، (2009م) تكريم الإسلام للمرأة، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية،

- أبو زهرة، محمد (1976م) تنظيم الأسرة وتنظيم النسل، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة
- أبو سعد، محمد، تعدد الزوجات إجازة تشريعية يوقف المد الاستشراقي، (دن، د.ت)
- السَّقَّاف، علوي بن عبد القادر (1995م)، تخريج أحاديث وآثار كتاب (في ظلال القرآن)، ط2، دار الهجرة للنشر والتوزيع
- السمين الحلبي، (1996م) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، المحقق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية
- سيد قطب (1992)، الإسلام ومشكلات الحضارة، ط2، دار الشروق
- سيد قطب (2006م)، السلام العالمي والإسلام، ط14، دار الشروق
- سيد قطب (1412هـ)، في ظلال القرآن، دار الشروق، ط17 بيروت، القاهرة
- شحرور، محمد، (2000م) نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلاميين فقه المرأة (الوصية، الإرث، القوامة، التعددية، اللباس)، ط1، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق
- الشعراوي، محمد متولي (1991م)، تفسير الشعراوي، أخبار اليوم، القاهرة
- أبو شقة عبد الحليم (1999م)، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ط5، دار القلم، الكويت
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، مكتب تحقيق دار هجر، دار هجر.
- ابن عاشور (1984م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر - تونس،
- عبد الوهاب حسين (2009)، الإنسان رؤية قرآنية، ط1، دار العصمة، البحرين
- العتار، عبد الناصر، تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية، ط5، مؤسسة البستاني، القاهرة
- عطية صقر (2006)، موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام، مكتبة وهبه، القاهرة
- العقاد، عباس محمود، المرأة في القرآن، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة (د.ت)
- عمارة، محمد (2008)، شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام، سلسلة (في التنوير الإسلامي ع88)، ط1، نهضة مصر، القاهرة
- عمارة، محمد (2004)، الغرب والإسلام أين الخطأ وأين الصواب، ط1، مكتبة الشروق الدولية
- الغامدي، عبد اللطيف بن سعيد (2000)، حقوق الإنسان في الإسلام، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (1979)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: البروني وإبراهيم أطفيش، الناشر دار الكتب المصرية القاهرة، ط2
- ابن كثير (1999)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط9 دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط1، الرياض
- محمد جميل زينو، تكريم المرأة في الإسلام، ط3، دار القاسم، الرياض (د.ت)
- محمد حسن جبل (2010)، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة
- محمد قطب (1980)، الإنسان بين المادية والإسلام، ط10، دار الشروق.
- محمد قطب (1992)، شبهات حلول الإسلام، ط2، دار الشروق
- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الجيل، دار الآفاق، بيروت (د.ت)
- المسيري، عبد الوهاب (2010)، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط4، دار الفكر، دمشق
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1414هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت
- نخبة من كبار العلماء (2012م)، موسوعة بيان الإسلام في الرد على الافتراءات والشبهات، ط1، دار نهضة مصر
- الهلال وآل نصر، سليم بن عبد ومحمد بن موسى (2004م)، الاستيعاب في بيان الأسباب، ط1، دار ابن الجوزي، الرياض
- ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت (د.ت)